الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الخليجية في المجال الاقتصادي

د. محمد عبدالرحمن يونس العبيدي

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل

مستخلص البحث

شهدت العلاقات الاقتصادية العراقية– الخليجية بعد العام ٢٠٠٣ تطورا ملحوظا، من خلال مساهمة بعض الشركات الخليجية في مشاريع الاعمار والاستثمار، فضلا عن رواج البضائع والسلع الخليجية في الأسواق العراقية. وقد شجع هذا التطور الجانبين العراقي والخليجي على الدخول في محادثات بشان التجارة الحرة بينهما، والعمل من اجل إزالة العقبات التي تقف أمامها، وقد استعاد العراق مؤخرا عضويته في اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يفتح آفاقا جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

المقدمة

شهدت العلاقات العراقية– الخليجية خلال العقدين المنصرمين العديد من المتغيرات والتي انعكست بشكل مباشر على طبيعة مسارها وعلى مجمل مجالاتها، بما فيها المجال الاقتصادي.

فبعد انقطاع في العلاقات استمر لعدة سنوات منذ عام ١٩٩٠ على خلفية الاجتياح العراقي للكويت، بدأت هذه العلاقات تشهد نوعاً من الانفتاح بعد عام ١٩٩٦ ولاسيما في الجانب الاقتصادي، نتيجة توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع منظمة الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء)، وتدرج تحسن العلاقات حتى هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات

المتحدة الأمريكية، لتصبح دول الخليج العربية تحت ضغط وتأثير توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي دفع ببعض هذه الدول إلى دعم وتأييد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، مما انعكس سلباً على العلاقات بين الجانبين.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بدأت العلاقات تشهد انفتاحاً تدريجياً وخاصة في المجال الاقتصادي، وتعزز هذا الجانب بعد استئناف بعض دول الخليج العربية لعلاقاتها السياسية معه، في محاولة لتعزيز دوره العربي وإعادته إلى محيطه العربي.

وانطلاقاً من الأهمية التي تحظى بها هذه العلاقات في المنطقة العربية، ودور الاقتصاد في تعزيزها وتطويرها، يحاول هذا البحث التركيز على طبيعة العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية بعد عام ٢٠٠٣ والآفاق المستقبلية لها في ظل انفراج العلاقات السياسية بين الجانبين.

وللإحاطة بالموضوع تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة، تناول المحور الأول طبيعة العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية قبل عام ٢٠٠٣، بينما تناول المحور الثاني واقع العلاقات الاقتصادية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فيما تناول المحور الثالث والأخير مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية.

أولا: العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية قبل عام ٢٠٠٣

كانت العلاقات العراقية– الخليجية إبان فترة الثمانينيات من القرن المنصرم على أفضل ما يكون سواءاً على المستوى السياسي أو الاقتصادي، حيث وقفت دول الخليج العربية موقف الداعم والمساند للعراق في حربه ضد إيران والتي استمرت ثمانية أعوام (١٩٨٠– ١٩٨٨)، على اعتبار أن هذه الحرب كانت بمثابة الوسيلة لتحجيم طموحات إيران الجيوسياسية والإيديولوجية في منطقة الخليج العربي[١]. لكن هذه العلاقات تبدلت كلياً

بعد الاجتياح العراقي للكويت في آب / أغسطس عام ١٩٩٠، وتسبب ذلك في فرض عقوبات اقتصادية دولية على العراق، وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية بينه وبين دول الخليج العربية، وقد استمر هذا الانقطاع عدة سنوات، حتى بدأ بعض الانفراج في العلاقات الاقتصادية مع بعض هذه الدول بعد عام ١٩٩٦، نتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم مع منظمة الأمم المتحدة والتي عرفت بمذكرة "النفط مقابل الغذاء والدواء"، حيث أسهمت هذه المذكرة في تحقيق استئناف جزئي لعلاقات العراق الاقتصادية مع بعض دول الخليج العربية من خلال الزيارات المتبادلة وتوقيع بعض الاتفاقيات الاقتصادية في ضوء مذكرة التفاهم[٢].

وعلى الرغم من التحسن والانفراج في علاقات العراق مع بعض هذه الدول، فان ذلك لم يمنع من أن تبقى العلاقات دون المستوى المطلوب، ومرهونة بتوجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، فضلا عن تأثرها بالقرارات الدولية، واختلاف وجهات النظر السياسية بين الجانبين[٣]، وتعززت هذه التوجهات بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، حيث تعرضت دول الخليج العربية الى ضغوط كثيرة وكبيرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإجبارها على المشاركة في الحرب على العراق في آذار / مارس ٢٠٠٣، وقد استجابت بعض هذه الدول للمطالب الأمريكية، ففتحت أراضيها وأجوائها للقوات الأمريكية كدولة الكويت، وساهمت أخرى في الجهد العسكري وخاصة في المجالات الفنية واللوجستية كدولة قطر ومملكة البحرين، وانعكس هذا سلبا على العلاقات العراقية – الخليجية السياسية عامة والاقتصادية منها خاصة[٤] لتدخل هذه العلاقات مرحلة جديدة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

ثانيا: واقع العلاقات الاقتصادية العراقية– الخليجية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣

شهدت العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية تطوراً ملحوظاً بعد عام ٢٠٠٣، وتمثل ذلك بدخول العديد من الشركات الخليجية بما فيها القطاع الخليجي الخاص إلى الأسواق العراقية ولاسيما في المحافظات الجنوبية، والجدير بالذكر هنا أن الشركات الكويتية كانت في مقدمة الشركات الخليجية، بعد قطيعة استمرت لأكثر من ثلاثة عشر عاما، وكانت مجموعة شركات (اكسل) التجارية الكويتية في طليعة هذه الشركات، حيث فازت بعقود استثمارية في العراق في مجالات الصحة والبيئة والإعمار[٥].

وبهدف تشجيع التجارة بين الجانبين، أجرى العراق محادثات تتعلق بالتجارة الحرة مع دول الخليج العربية منذ عام ٢٠٠٤، بعد أن وقع على اتفاقيات لإزالة العوائق التجارية مع كل من تركيا وإيران في العام ذاته، وفي هذا الإطار صرّح علي علاوي وزير التجارة العراقي السابق وفي مقابلة مع وكالة فرانس برس قائلا: "لقد وقعنا مذكرات تفاهم مع إيران وتركيا وبدأنا الآن مفاوضات مع دول مجلس التعاون الخليجي"، وتضمنت مذكرات التفاهم التي وقعها العراق مع كل من تركيا وإيران العمل على اتخاذ خطوات سريعة لإزالة العوائق التجارية وزيادة تدفق الاستثمارات[٦].

ولتفعيل دور الشركات الخليجية في إعادة إعمار العراق، أقامت شركة (معرض الكويت الدولي) وبالتعاون مع (شركة الرياض) وبدعم من غرفة تجارة وصناعة الكويت، معرض (إعادة إعمار العراق) في الكويت، والذي عّد اكبر حدث اقتصادي تشهده العلاقات الاقتصادية بين البلدين، واكتسب هذا المعرض أهمية من حيث عدد الشركات المشاركة فيه وقدرت بنحو ٣٥ شركة كويتية[٧].

كما تمكنت شركة (المخازن العمومية) الكويتية من الحصول على عقد لنقل الوقود من خزانات البترول الوطنية الكويتية إلى المستودعات الجنوبية لشركة تسويق النفط العراقية (سومو) وبقيمة (٢،٧٦٠) مليون دولار أمريكي، وكانت مدة العقد ثلاثة أشهر[٨].

لم يقتصر النشاط التجاري على الشركات الكويتية فحسب، بل تعداها إلى الشركات السعودية والإماراتية أيضا، حيث وقع العراق والسعودية في أيار / مايو من عام ٢٠٠٤ على اتفاق يقضي بقيام أكثر من (٥٠) شركة سعودية بنقل الوقود المصفّى إلى العراق، حيث صرّح مصدر مسؤول في وزارة النفط العراقية قائلاً: "إن الدفعة الأولى من الناقلات والبالغ عددها (١٠٠) ناقلة يوميا بدأت بنقل الوقود عبر المنافذ الحدودية مشيرا إلى أن عدد الناقلات سيزداد تدريجيا حتى يصل إلى (١٢٠٠) ناقلة يوميا "وأضاف المصدر نفسه" إن هذه الكمية تعّد الدفعة الأولى من الوقود جهزت للعراق بعد الاجتماع الأخير للجنة السعودية – العراقية وتم خلاله الاتفاق على تزويد العراق بكميات من الوقود تصل الى العراق بشكل يومي"[٩].

وقد خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطوة مهمة في طريق تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق، من خلال إعلان وزراء خارجية دول المجلس وفي اجتماعهم في مدينة جدة يوم ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، عن ترحيبهم بحكومة أياد علاّوي المؤقتة[١٠] وكان هذا التطور في العلاقات كفيلا بتبني اتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي إستراتيجية تقوم على تشجيع ودعم الشركات الخليجية للاستثمار في العراق والمساهمة في مشاريع إعادة إعماره وتضمنت هذه الإستراتيجية:

١- تعزيز مساهمة الشركات الخليجية في عقود مشاريع إعمار العراق.

٢- تشجيع ودعم إقامة علاقات اقتصادية متينة وقابلة للتوسع والتطور وخاصة مع القطاع العراقي الخاص والتنسيق مع اتحاد الغرف التجارية العراقية.

وتضمنت خطة عمل تنفيذ هذه الإستراتيجية، تشكيل لجنة مشتركة من أعضاء اتحاد الغرف الخليجية والعراقية تعمل على تفعيل ودعم العلاقات الاقتصادية العراقية- الخليجية، من خلال تكثيف اللقاءات والزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال وممثلي الشركات العراقية والخليجية، والسعي باتجاه التوقيع على (اتفاق تعاون) لتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، كما تضمنت خطة العمل على إقامة معارض للمنتجات الخليجية في إحدى الدول العربية المجاورة لزيادة وتوسيع التبادل التجاري بينهما، فضلا عن عقد الندوات والمؤتمرات المشتركة والتي من شانها كشف وتوضيح مجالات وفرص الاستثمار في العراق، وإمكانية مشاركة الشركات الخليجية فيها، إضافة إلى ما سبق تضمنت الخطة دعوة الجهات الحكومية الخليجية ذات الصلة إلى الإسراع في إقامة مناطق كمركية حدودية مع العراق، وتخطي العقبات التي تعترض دخول رجال الأعمال العراقيين إلى دول الخليج العربية[١١].

ورغم تردد بعض الشركات الخليجية في دخول الساحة العراقية نتيجة الأوضاع الأمنية، فان ذلك لم يمنع شركات أخرى من دخول الأسواق العراقية مستثمرة الفرص المتاحة، ومستغلة القرب الجغرافي والمهارة الفنية التي تمتلكها هذه الشركات، ومن هذا المنطلق وقعت شركة الاتصالات المتنقلة الكويتية عقدا لتغطية الشبكة الهاتفية من الحدود الكويتية الى بغداد[١٢].

كما وقعّت الشركة العامة للنقل البري العراقية عقدا مع شركتي (الفضيلة والثقة) الكويتيتين، تضمن قيام الشركتين بنقل البضائع المستوردة والمصدرة بين البلدين بما فيها المواد الغذائية والإنشائية ومواد أخرى[١٣].

لم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل تعداه إلى تجارة الذهب،حيث اعتمدت الأسواق العراقية خلال الفترة المنصرمة على الذهب الجاهز والقادم من دول الخليج العربية وخاصة من دولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية، وراجت تجارة الذهب الخليجية بشكل كبير في الأسواق العراقية، لجودتها ودقتها واعتمادها على ختم شركات الذهب العالمية، فضلا عن أسعارها المناسبة وطرازها الحديث، وهو ما جعلها تضاهي صناعة الذهب الأوربية(١٤).

وتركزت التجارة بين العراق ودول الخليج العربية على أجهزة التبريد والمكيفات وصناعة الألمنيوم والمواد الصحية والسيارات وقطع غيارها والمنسوجات والملابس القطنية ومستلزمات الطباعة والزيوت البترولية فضلا عن المواد الغذائية(١٥).

وتقدر حجم الفرص الاستثمارية التي يمكن للعراق أن يوفرها للمستثمرين الخليجيين والأجانب بأكثر من (١٠٠) مليار دولار، فضلاً عن مشاريع إعادة إعمار العراق الذي تعاني بنيته التحتية من التخلف والدمار منذ عام ١٩٩٠، وقد أكد وزير القطاع الحكومي في دولة الإمارات العربية سلطان بن سعيد وخلال تصريح صحفي: "إن دول الخليج وفي مقدمتها الإمارات مستعدة لتقديم خبراتها وإمكاناتها لخدمة الاقتصاد العراقي، وان الحكومة تشجع الشركات والمستثمرين الإماراتيين للعمل في السوق العراقية"(١٦).

لقد دفع حجم الاستثمارات ومشاريع إعادة إعمار العراق الكبيرة والكثيرة، والرغبة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الخليج العربية، الجهات الحكومية ذات الصلة في كلا الجانبين إلى تنشيط الفعاليات واللقاءات الاقتصادية بينهما في محاولة لتشجيع وجذب الاستثمارات الخليجية إلى العراق، ومن هذا المنطلق شهدت السنوات الخمس الماضية العديد من الزيارات الرسمية المتبادلة لكبار المسؤولين العراقيين والخليجيين

وبرفقة رجال أعمال ووفود تجارية كبيرة، كان هدفها دعم وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والبحث في كيفية الاستثمار في العراق وتنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين والعودة بالعلاقات الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٩٠[١٧]، كما شهدت عدد من الدول العربية المجاورة إقامة معارض للسلع والمنتجات والبضائع الخليجية والعربية والأجنبية.

وعلى الصعيد ذاته، أقيمت العديد من المؤتمرات واللقاءات الاقتصادية في بعض دول الخليج العربية، منها مؤتمر "الأعمال والاستثمار في العراق" الذي عقد في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٧، وشارك فيه العديد من المسؤولين العراقيين فضلاً عن رجال الأعمال العراقيين والخليجيين والعرب والأجانب، وكان هدف المؤتمر تشجيع الشركات الخليجية ولاسيما الإماراتية على الاستثمار في العراق[١٨]. ويعد الملتقى العراقي– الخليجي الأول الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة أواخر عام ٢٠٠٧ الأكبر والاهم ضمن نشاطات تفعيل الاستثمار في العراق، وكان الملتقى حافزاً قوياً لتشجيع ودعم الشركات الخليجية للاستثمار في العراق، لاسيما وان أكثر من (٩٠٠) شركة تجارية و(١٢٠٠) شخصية من المسؤولين ورجال الأعمال العراقيين والخليجيين والعرب والأجانب قد شاركوا فيه[١٩].

لقد أسهمت المساعي والجهود العراقية في دعم وتنمية العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربية، ورغبة هذه الدول في توسيع علاقاتها التجارية مع العراق، الأمر الذي دفع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً إلى الموافقة على استعادة العراق لعضويته في هذا الاتحاد، وقد جاء هذا القرار في ختام أعمال المؤتمر الرابع والعشرين بين مسؤولي الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ورؤساء وأعضاء اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في العاصمة العمانية (مسقط) في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٩[٢٠].

ورحب العديد من الاقتصاديين العراقيين باستعادة العراق عضويته في اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، مؤكدين على أهمية توسيع دور القطاع الخاص في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتفعيل اللجنة الخليجية المشتركة لحل معوقات الاستثمار والتبادل التجاري و الاقتصادي بين العراق ودول الخليج العربية، وقال محمود علوش نائب رئيس غرفة تجارة بغداد: "إن من شأن هذا القرار الإسهام في تفعيل عملية التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين العراق ودول الخليج مباشرة" وأضاف: "إنّ العراق من أوائل الدول العربية التي أسست غرف التجارة العربية وكان للاقتصاديين المهتمين بالقضايا التجارية العربية دور في تشجيع تشكيل هذه الغرف، لذلك فان العودة في هذه الوقت تعد أمراً طبيعيا نظرا لثقل العراق في المنطقة" وأوضح علوش: "نحن في غرفة تجارة بغداد ندعو إلى تعاون غير مسبوق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون وفق إطار منهجي يتيح مشاركتنا كممثلين للقطاع الخاص العراقي – الخليجي المشترك، وان عودة العراق ستساعد على تسهيل انضمامه الى منظمة التجارة العالمية" وأكد على أن العراق سيتخذ مستقبلاً خطوات مهمة في هذا الاتجاه، مطالبا الجهات الدولية بالتنسيق والعمل مع العراق وتقديم الدعم الفني والتقني له، وطالب دول الخليج العربية بالسعي الى إيجاد الحلول المناسبة وتقديم المقترحات اللازمة لإزالة العقبات التي تعترض مسيرة عمل السوق الخليجية المشتركة والتعريفة الكمركية[٢١].

شكّلت استعادة العراق لعضويته في اتحاد غرف دول الخليج العربية حافزاً قوياً للحكومة العراقية للعمل على تنشيط وتفعيل العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج العربية، ومحاولة جذب الاستثمارات الخليجية الى السوق العراقية، ولدعم هذا التوجه شارك العراق وبوفد رسمي كبير في "ملتقى الأعمال الإماراتي العراقي" الذي أقيم في إمارة الشارقة بدولة الإمارات

العربية المتحدة في ٣١ أيار / مايو ٢٠٠٩ برعاية الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم الإمارة، ونظمته (غرفة تجارة وصناعة الشارقة) وشركتا (نفط الهلال ودانه غاز) تحت عنوان (شركاء في التنمية) وأقيم الملتقى في مقر الغرفة[٢٢]. وقال رافع العيساوي نائب رئيس الوزراء العراقي (رئيس الوفد): "إن ملتقى الأعمال العراقي – الإماراتي يعبر عن حقيقة خروج العراق من أزمة الملف الأمني الى الإعمار والاستثمار والتنمية" وأضاف العيساوي في كلمته أثناء حفل الافتتاح: "إن وقوف العراق في الإعمار العراقي مع جهات أخرى معنية بالاستثمار والتنمية يعبر عن حقيقة خروج العراق من أزمة الملف الأمني الى الإعمار والاستثمار والتنمية" مشيرا الى "أن هناك تغييرا كبيرا حصل في الملف الأمني إذا ما قيس بالسنوات الماضية، مبينا أن هذا دعم لكل من يريد الاستثمار والقدوم الى العراق"[٢٣]، وأوضح ايضاً: "انّ هذا الملتقى يأتي ضمن خطة الحكومة العراقية التي تهدف الى عرض فرص وآفاق الاستثمار المتاحة في العراق الذي استهلته بالملتقى الاقتصادي الذي أقيم في لندن قبل عدة أسابيع ومن المتوقع ان يتواصل هذا الجهد، إذ ستشهد بغداد قريباً ملتقى مشابهاً لرجال الأعمال اليابانيين"[٢٤].

وجرى خلال الملتقى بحث ومناقشة السبل الكفيلة بتفعيل وتطوير علاقات التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق في ظل سياسة وتشجيع الاستثمار التي تبنتها الحكومة العراقية لدعم وإنعاش الاقتصاد العراقي، وإعادة البنى التحتية فيه، ويعد الملتقى ذو بعد استراتيجي مهماً جداً، انطلاقاً من الدور الذي تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة في إعادة إعمار العراق فضلاً عن كونها اكبر مستثمر وشريك تجاري خليجي للبلاد، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمارات فيه الى (٢٠) مليار دولار في مختلف المجالات الاقتصادية، وتحديدا منها قطاعات النفط والغاز والكهرباء والزراعة والإسكان والموانئ وغيرها[٢٥].

وأوضح احمد محمد المدفع رئيس غرفة تجارة إمارة الشارقة بأن إقامة الملتقى يعكس اهتمام الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم الإمارة الكبير لدعم الجهود الحثيثة والمبذولة لإخراج العراق من محنته هذه وتجاوز السلبيات والتحديات التي أفرزتها المرحلة السابقة، والتطلع لبلوغ أهداف وطموحات العراق الإستراتيجية في إعادة الإعمار والتنمية والتطوير على كافة الأصعدة والمستويات، وأكد المدفع على عمق العلاقات التي تربط البلدين الشقيقين والشراكة المتنامية التي تعززها العديد من الفرص والمزايا الاستثمارية في كل من العراق والإمارات والخليج العربي بشكل عام، مشيراً الى أهمية إقامة الملتقى في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، وزيادة التفاعل بين رجال الأعمال والمستثمرين ودورها في تعزيز تدفق التجارة البينية والتكامل الاقتصادي بين الطرفين وقال المدفع في هذا الخصوص: "نتطلع الى تأسيس شراكات إستراتيجية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية في العراق بما يسهم في إعادة بنائه في كافة المجالات كما نحرص على تقديم كل ما من شانه دفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق بمشاركة القطاعين العام والخاص ونسعى في ذات الوقت الى دعم وتشجيع الشركات العراقية للاستفادة من الفرص الاستثمارية العديدة التي تتمتع بها الشارقة والإمارات بشكل عام فضلاً عن التنسيق والتعاون بين رجال الأعمال بين الطرفين"[٢٦]، وعد العيساوي الملتقى بأنه فرصة لتوقيع الاتفاقيات التجارية بين رجال الأعمال في البلدين لان العراق يحتاج الى العديد من الاستثمارات الضخمة في ضوء تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد[٢٧].

ولا يقتصر تفعيل النشاط الاقتصادي والتجاري مع دول الخليج العربية على دولة الإمارات العربية المتحدة بل يمتد الى بقية دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يرى كثير من الخبراء في منطقة الخليج العربي، انّ هنالك

فرصاً استثمارية للشركات الخليجية بشكل عام، ويرجحون مساهمات الشركات الكويتية بالتحديد بدور كبير في إعادة إعمار العراق، وان الفرص ستكون متاحة أمام جميع رجال الأعمال والمستثمرين الخليجيين.

من هذا المنطلق، توقع مستثمرون خليجيون أن توفر فرص أعمال إعادة إعمار العراق والمشاريع الاستثمارية الأخرى وتغطية حاجاته الداخلية للشركات الخليجية واردات ربحية تقدر بمليارات الدولارات، لاسيما وان السوق العراقية بحاجة الى السلع الرئيسة الضرورية والأجهزة والتقنيات، وهو ما يمكن أن تلبيه أسواق دول مجلس التعاون الخليجي التي لها مخزون كبير في شتى القطاعات التجارية[٢٨].

ويرى بعض المحللين الاقتصاديين بان الكويت ستحظى بأكبر استفادة من مشاريع إعادة إعمار العراق، وينطلقون في هذا من العوامل الآتية:

١- إن مرحلة السلام والاستقرار في العراق في المرحلة المقبلة ستحمل في طياتها انفراجا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين وهو ما سيؤدي بدوره الى عودة العلاقات الى سابق عهدها.

٢- قوة القطاع الخاص الكويتي وخبرته في مجالات الإعمار والاستثمار ستمنح الكويت الأفضلية في الفوز بالمشاريع.

٣- قرب الموقع الجغرافي والرغبة في استعادة العلاقات وإرجاعها الى طبيعتها السابقة[٢٩].

ولا شك أن زيارة أياد السامرائي رئيس مجلس النواب العراقي الى الكويت في حزيران / يونيو ٢٠٠٩ على خلفية بعض التوتر والتصعيد الذي شهدته العلاقات بين الدولتين في المرحلة الأخيرة، واقتراحه إنشاء صندوق للاستثمار العراقي- الكويتي المشترك لتودع فيه التعويضات العراقية ومن ثم يتم استثمارها في مشاريع اعمار العراق، وكذلك إنشاء لجنة صداقة برلمانية مشتركة بين البلدين جاءت لتصب في هذا الاتجاه،لاسيما وان الجانب الكويتي رحب مبدئياً بهذا المقترح، رغم ردود الفعل المتباينة من قبل عدد

من أعضاء مجلس النواب العراقي والتي كان البعض منها غاضباً من هذه الزيارة والمقترحات التي طرحها السامرائي[٣٠].

أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية، فانه من المتوقع أن تكون أفضل مما هو عليه الآن، نظراً لإمكانيات الشركات السعودية في الاستثمار في المشاريع الكبرى في العراق، خاصةً وان المملكة العربية السعودية كانت من الدول الداعية الى إعادة إعمار العراق، وأعربت عن استعدادها لتنفيذ ودعم عدد من المشاريع الاقتصادية والخدمية[٣١]، ورغم محدودية التبادل التجاري بين البلدين بعد عام ٢٠٠٣ والذي لم يتجاوز (٥٣٢) مليون دولار عام ٢٠٠٥، بسبب الأوضاع الأمنية والعلاقات السياسية (الجامدة)، وخشية الشركات ورجال الأعمال السعوديين من دخول العراق، فان هذا الوضع بدا يتغير منذ أواخر عام ٢٠٠٦، وبدأ رجال الأعمال والشركات السعودية تتجه للاستثمار في منطقة كردستان العراق نظرا للاستقرار الأمني الذي تشهده هذه المنطقة[٣٢].

لا شك أن المملكة العربية السعودية ترغب في إقامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية وتوسيع التعاون مع العراق كونه يصب في مصلحة الجانبين، رغم جمود العلاقات السياسية وعدم استقرارها بين الدولتين وهذه الرؤية تنبع من الاعتبارات الآتية :

١- المساهمة في دعم استقرار العراق وإعادة بنائه اقتصادياً بهدف تقليص أعمال العنف التي تجتاح العراق والتي من الممكن أن تنعكس على المملكة نفسها، كما إن انتعاش الاقتصاد العراقي وتحسين الظروف الاقتصادية للعراقيين تسهم بلا شك في إعادة الاستقرار السياسي للعراق، وان أي تقارب اقتصادي سوف يسهم في تحقيق التقارب السياسي بينها.

٢- إن إقامة استثمارات صناعية واقتصادية للشركات السعودية في سوق واسعة وذات إمكانيات اقتصادية كبرى وفي أوضاع اجتماعية وثقافية مشابهة سوف تعود فائدته على العراق والسعودية معاً.

٣- إن تعزيز العلاقات الاقتصادية سيقود الى إمكانية إقامة علاقات طيبة مع النظام السياسي الجديد في العراق، وهذا ما سيمكن الأخير من في استعادة وضعه الطبيعي كدولة مستقلة وفاعلة في النظام العربي(٣٣).

وقد أشارت إحدى الدراسات الاقتصادية الصادرة عن مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة: "انه يمكن أن يدخل الاستثمار الخليجي الى جنوب العراق في الصناعات الإستراتيجية في الحديد والصلب والبتروكيمياويات والأسمدة، فهي صناعة ظلت متخلفة تعتمد على تقنيات السبعينيات، وقد توقف قسم منها، فيما يقتصر لنتاج البعض الآخر على المواد الأساسية، في الوقت الذي دخلت فيه مثل تلك الصناعات الى إنتاج السلع المصنعة ذات الاستخدامات المتعددة وهو ما يحتاجه السوق العراقي بشكل واسع إضافة الى قطاع الاستثمار العقاري، إذ أن هناك فرصاً استثمارية هائلة في مجال العقار خاصة وان رجال الأعمال الخليجيين لديهم الخبرة ورؤوس الأموال في بناء المجمعات السكنية التي أثبتت نجاحاً ملموسا في جميع دول مجلس التعاون، وان السوق العراقية خالية من أي منافس في هذا المجال والعراقيون متعطشون لشركات بناء المساكن على شكل أقساط سنوية أو شهرية "وأوضحت الدراسة: "أن قطاعات الموانئ والنفط والغاز والنقل والمواصلات هي الأخرى مشرعة الأبواب للاستثمار الخليجي خاصة وان العراق قد أعلن عن بعض خططه المستقبلية لتحديث الموانئ، وحاجته الى طرق مواصلات برية وخطوط السكك الحديد وأنفاق وعرضه المستمر لتصنيع الغاز والنفط"(٣٤).

وقد أوضح محمود صالح مدير عام شركة الموانئ العراقية : "إن هناك مشاريع إستراتيجية مهمة لتعزيز العلاقة مع دول الخليج العربية" وأضاف:

"إن أهمية مشروع الميناء الكبير والذي يعد من أهم مشاريع البنى الإستراتيجية سيمنح العراق إطلالة جديدة على ميناء الخليج العربي رفعه الى الموانئ العالمية في أعالي البحار، ويسهم عند انجازه في إخراج الموانئ العراقية من خانق عنق الزجاجة المتمثل في القنوات الملاحية الحالية الرابطة بين الخليج العربي وميناء أم قصر وخور الزبير والتخلص من عقدة ضحالة الغاطس المائي الذي يعيق دخول البواخر الكبيرة"[٣٥].

وتقدّر قيمة مشاريع إعادة إعمار العراق والمشاريع الاستثمارية المزمع إنشاؤها في العراق بمليارات الدولارات، حيث أوضح سامي الاعرجي رئيس (هيئة الاستثمار الوطنية العراقية) على هامش أعمال ملتقى الإعمار العراقي– الإماراتي، إن الهيئة وضعت في إستراتيجيتها إنشاء عدد من مشاريع البنى التحتية ولاسيما في قطاعات السكن والتعليم والصرف الصحي والماء والزراعة والصحة والنقل، ومنها إنشاء (٥٠٠) وحدة سكنية و (٤٠٠٠) مدرسة، و(١١٤٠) مركزاً صحياً، فضلا عن الاستثمار في مجالات الاتصالات والتي تقدر قيمتها بحدود مليار دولار، بينما قدرت المبالغ المرصدة لإعادة إعمار البنى التحتية في قطاع الماء والمجاري بحدود أربعة مليارات دولار[٣٦].

ثالثا: مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية

من المتوقع أن تكون العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية في المرحلة المقبلة في حال أفضل مما كانت عليه إبان السنوات المنصرمة أو في المرحلة الراهنة، إذا لم يعترضها أي عائق يعكّرها ويعيدها الى المربع الأول الذي كانت عليه قبل عام ٢٠٠٣، لاسيما وان العوائق التي كانت تقف حائلاً دون استئناف وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية على حد سواء قد زال معظمها وان المتبقي منها قد تحسم مع مرور الزمن، وهذا ما أشارت

إليه بعض الدراسات الاقتصادية، فقد أكد شهاب قرقاش الخبير في الشؤون المالية والاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي دراسة أعدها بهذا الخصوص تحت عنوان: "آفاق العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق بعد نهاية حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣" والتي نشرتها صحيفة الاتحاد الإماراتية "إن تقود علاقات التعاون بين العراق ودول مجلس التعاون في مجالات السوق الحرة الى عقد شراكة بين الطرفين، حيث توجد صادرات مباشرة بين هذه الأقطار والعراق، وقد تنامت التجارة فيما بينها وبين العراق ولاسيما مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وبلغت قيمة المبادلات التجارية مابين (٢,٥ – ٣) مليار دولار سنويا، فضلا عن أن هناك شكوكا حول قدرة الأردن على الاستمرار في تجارته مع العراق في بيئة قد يسودها اقتصاد السوق الحر، وهناك احتمالات مشجعة للنمو الاقتصادي في العراق ناجمة عن قدرة العراق على النمو بوصفه بلدا غنيا بالموارد الطبيعية، فقد تحدث زيادة سريعة في إنتاجية العراق ودخله نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية مما يعني أن إمكانية استمرار دفعه للتعويضات ستكون موضع شك، لذا فانه سيحظى بدخل أضافي، وسيكون هناك مكان لصغار التجار في النشاط التجاري بين العراق وأقطار الخليج العربي، لكن تبقى هناك مخاوف حول مدى انفتاح السوق العراقية، فالعراق تقليديا يعتبر سوقا اشتراكية، وقد لا يتقبل بسهولة نموذج السوق الحرة"(٣٧).

مهما يكن من أمر فمن المتوقع أن تشهد العلاقات الاقتصادية العراقية–الخليجية في المستقبل المنظور نمواً ملحوظاً انطلاقاً من الاعتبارات الآتية:

١- حالة الأمن والاستقرار التي بدأت تشهدها العديد من مناطق العراق تدفع بالشركات الخليجية باتجاه الاستثمار فيه، لاسيما وان العديد من الشركات كانت قد دخلت الأسواق العراقية في ظروف أشد من ذلك.

٢- الانفتاح السياسي والدبلوماسي لدول الخليج العربية على العراق من خلال زيارة عدد من المسئولين الخليجيين للعراق، فضلاً عن افتتاح عدد من دول الخليج العربية لسفاراتها في العراق مثل دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ومملكة البحرين، وإمكانية فتح المملكة العربية السعودية لسفارتها وكذلك بقية دول الخليج العربي في المستقبل القريب[٣٨].

٣- تشريع العراق لقانون الاستثمار والذي أعطى بموجبه شركات الاستثمار العربية والأجنبية العديد من الحوافز الاقتصادية والاستثمارية إلى جانب ضمان امن وحماية هذه الشركات مع رؤوس أموالها[٣٩].

٤- الأزمة الاقتصادية العالمية والتي انعكست آثارها أيضاً على دول مجلس التعاون وخسارتها لمليارات الدولارات الأمريكية، تدفعها باتجاه تعويض هذه الخسائر عن طريق الاستثمار في العراق خاصة وانه لم يتأثر كثيراً بهذه الأزمة، بحكم الظروف التي شهدها سابقاً ويشهدها حاليا[٤٠].

٥- استعادة العراق عضويته في اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي يشجع الشركات الخليجية على دخول الأسواق العراقية بهدف التجارة والاستثمار[٤١].

٦- يعدّ العراق مجالاً استثمارياً خصباً في العديد من الجوانب التجارية والصناعية والعقارية وغيرها، فالصناعات الإنتاجية الإستراتيجية كالحديد والصلب والبتروكيمياويات والأسمدة والنفط والغاز والنقل والمواصلات والاتصالات والموانئ وغيرها، كلها تعاني من التخلف بسبب المعدات والتقنيات القديمة التي تعتمدها في الإنتاج، وبما أن الشركات الخليجية وبما تمتلكه من رؤوس أموال كبيرة وخبرات وتقنيات حديثة بحكم الاتصال مع الشركات العالمية، يشجعها على الاستثمار في العراق ويجعلها الأوفر حظاً بالفوز بهذه المشاريع انطلاقاً من

الأسعار التنافسية مع الشركات الأجنبية، كما أن السوق العراقية يمكنها أن تكون جزءاً من السوق الخليجية الموحّدة بما يملكه العراق من موارد وإمكانيات طبيعية وبشرية(٤٢).

٧- لا شك إن تعزيز العلاقات الاقتصادية – العراقية سيسهم باتجاه تعزيز العلاقات السياسية وبالشكل الذي يشجع العراق على الانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة وان العراق له ثقله السياسي والاقتصادي في المنطقة، ويمتلك ثروات طبيعية هائلة، فكما هو معروف أن العراق يحتل المرتبة الثانية في العالم بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطاته النفطية، فضلا عن الحقول غير المستثمرة والمكتشفة، إلى جانب كميات الغاز الطبيعي، ناهيك عن الأراضي الزراعية الخصبة والأيدي العاملة والخبرات العلمية الأخرى، بما يطمئن الشركات الخليجية على الاستثمار فيه، بعكس ما إذا كان دولة فقيرة(٤٣).

٩- إن تمتع العراق بعلاقات اقتصادية متميزة مع دول الخليج العربية حتى عام ١٩٩٠، وكان عضواً في العديد من المؤسسات الخليجية، كمجلس وزراء التعليم العالي والصحة، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وبنك الخليج الدولي، واتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعليه يمكن القول أن مسألة تفعيل العلاقات الاقتصادية وتعزيزها بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي هي مسألة وقت حتى يتمكن العراق من تجاوز أزمته هذه ويستعيد موقعه ومكانته العربية والإقليمية(٤٤).

١٠- بلا شك إن دول مجلس التعاون الخليجي على قناعة تامة بأهمية العراق ودوره في المنطقة باعتباره يشكّل عمقاً استراتيجياً مهما لها، والعكس صحيح أيضا، وبالتالي فان هذه الرؤية ستسهم بشكل أو بآخر في دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجانبين(٤٥).

١١- إن المتابع لحركة التبادل التجاري بين العراق ودول الخليج العربية منذ عام ٢٠٠٣ ورغم أنها غير مستقرة، يجد أن هذه الحركة آخذة بالزيادة والارتفاع[٤٦]، وبالتالي فان مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية ستكون أفضل وأكثر انفتاحاً وتعاوناً إذا لم يعترضها أي عائق.

الخاتمة

كانت العلاقات العراقية – الخليجية لأكثر من ثلاثة عشر عاما منقطعة على خلفية الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، بدأت هذه العلاقات تشهد نوعاً من الانفتاح الحذر بسبب ما ترتب على الاحتلال من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية شتى.

يمكن القول أن بدايات الانفتاح التدريجي في العلاقات العراقية – الخليجية كان اقتصادياً أكثر منه سياسيا، فرغم حالة التوتر وعدم الاستقرار الأمني الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣، فان ذلك لم يمنع العديد من الشركات الخليجية من الدخول إلى الأسواق العراقية بهدف التجارة والاستثمار، وشاركت الكثير من الشركات الكويتية والإماراتية وبعضاً منها سعودية في عمليات الإعمار والاستثمار ولاسيما في محافظات جنوب العراق التي كانت تشهد نوعا من الاستقرار منذ عام ٢٠٠٣، وتبنت هذه الشركات مشاريع الاستثمار في مجالات الطاقة والنقل والاتصال، من خلال توريد المشتقات النفطية وبناء بعض المؤسسات والمرافق الخدمية، وإقامة شبكات الهاتف النقال، كما شهدت الأسواق العراقية رواجاً واسعاً للسلع

والبضائع الخليجية وتحديدا منها الكويتية والإماراتية والسعودية، فضلاً عن مرور كميات كبيرة من البضائع والسلع عبر منافذ الحدود الكويتية والسعودية والموانئ الإماراتية، وشجع نمو وتطور الحركة التجارية بين العراق ودول الخليج العربية، الحكومة العراقية عام ٢٠٠٤ على الدخول في محادثات مع دول مجلس التعاون بشان التجارة الحرة ين الجانبين، والعمل من اجل تذليل العقبات التي تقف أمامها، وكان العراق قد وقع قبل هذه المحادثات على اتفاقيات لإزالة العوائق التجارية مع كل من تركيا وإيران.

وفي السياق ذاته تبنى اتحاد غرف التجارة والصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي ومنذ عام ٢٠٠٤ إستراتيجية تقوم على تشجيع ودعم الشركات الخليجية للاستثمار وإعادة الإعمار في العراق.

لقد نجحت الجهود والمساعي الاقتصادية للجانبين في تنشيط الفعاليات الاقتصادية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي والذي انعكس بدوره على تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، حيث شهدت السنوات الست الماضية العديد من هذه الفعاليات منها إقامة معارض إعادة إعمار العراق في عدد من دول الخليج العربية وبمشاركة العشرات من الشركات الخليجية، فضلا عن إقامة عدة معارض للمنتجات والسلع والبضائع الخليجية، كما شهدت الفترة المنصرمة زيارات متبادلة لمسؤولين وبرفقة رجال أعمال ووفود تجارية كبيرة، كان هدفها البحث في كيفية الاستثمار في العراق وتنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين.

لقد انعكست الفعاليات والنشاطات الاقتصادية ايجابياً على العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية، وأثمرت تلك الجهود في نهاية المطاف عن انضمام العراق مؤخراً إلى عضوية اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شكل هذا الحدث نقلة نوعية في تطور العلاقات الاقتصادية العراقية – الخليجية، رأى فيه بعض الاقتصاديين العراقيين أنه خطوة باتجاه تفعيل عملية التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي بين العراق ودول الخليج

العربية.كما وجد آخرون في هذه الخطوة بأنها حافز لتفعيل اللجان المشتركة لمعالجة معوقات وعراقيل الاستثمار والتبادل التجاري بين الطرفين

وأخيرا لابد من القول أن على الدول العربية بما فيها الخليجية أن تتبنى رؤية مشتركة وموحدة بشأن العلاقات الاقتصادية فيما بينها، والاهم من ذلك أن تنأى هذه العلاقات عن أي مؤثر سياسي، أي بمعنى انه إذا كانت هناك خلافات سياسية بين بعض الدول العربية فيجب ألاّ تؤثر تلك الخلافات على العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وهذا ما يمكن أن نلحظه في الكثير من العلاقات الدولية.

The Future Horizons For Iraqi – Gulf Relations in the Economic Field

Dr. Mohammed Abdul-Rahman Al- Obaeidy.
Lecturer, Historical and Cultural Studies DeptRegional Studies Center, Mosul University.

Abstract

Gulf economic relations have witnessed a remarkable -The Iraqi development after 2003 through the participation of Gulf companies in reconstructing and investing projects, besides the salability of Gulf goods in the Iraqi markets. This development encouraged both Iraqi and Gulf sides to make talks about free trading and to remove obstacles. Iraq recently has restored membership in chambers of commerce of Gulf Cooperation Council States, which will open new prospects for economic

الهوامش والمصادر

(١) جاسم يونس الحريري، ((العراق ودول الخليج : المتغيرات والمستقبل))، مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات لدولية – جامعة بغداد)، العدد ٣٣، نيسان ٢٠٠٧، ص ٨٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٨٧.
(٣) ميثاق خير الله جلود، العلاقات العراقية – الخليجية، نشرة تحليلات إستراتيجية،(مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل)،العدد ٤٤، حزيران ٢٠٠٩، ص ٣.
(٤) الحريري، المصدر السابق، ص ٨٨.
(٥) صحيفة الصباح (بغداد) العدد ١٤٦، ٢٢ / كانون الاول / ٢٠٠٣.
(٦) صحيفة التآخي (بغداد) العدد ٤١٣٤، ١٩ / كانون الثاني / ٢٠٠٤.
(٧) صحيفة الصباح، العدد ١٦٢، ١١ / كانون الثاني / ٢٠٠٤.
(٨) صحيفة الزمان (لندن)، العدد ١٧٨٨، ٢٥ / نيسان / ٢٠٠٤.
(٩) صحيفة الصباح، العدد ٢٣٧، ٢ / حزيران / ٢٠٠٤.
(١٠) صحيفة الصباح، العدد ٢٧٨، ٨ / حزيران / ٢٠٠٤.
(١١) إسهام الشركات الخليجية باعمار العراق، صحيفة الصباح،(الالكترونية) على الموقع :
www. ALSABAH.com
(١٢) وليد محمود احمد، ((العلاقات العراقية – الخليجية بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣))، بحث في كتاب علاقات العراق الاقتصادية وإمكانية تطويرها، (مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل – ٢٠٠٨)، ص ١٧٥.
(١٣) صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، العدد ٩٨١٣، ١٠ / تشرين الأول / ٢٠٠٥.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) مستقبل ينتظره العراقيون، صحيفة الصباح (الالكترونية) على الموقع:
www. ALSABAH. com
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) للمزيد من التفاصيل حول زيارات بعض المسؤولين العراقيين الى دول الخليج العربية بعد عام ٢٠٠٣انظر : موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المركز الوطني للإعلام، قسم الرصد، النشرات اليومية. متاح على رابط الموقع : www.nmciraq.com
(١٨) دبي تستضيف مؤتمر الأعمال والاستثمار في العراق. متاح على رابط الموقع :
www.bbc arabic.com
(١٩) الملتقى العراقي– الخليجي الأول يمثل جسرا للعلاقات الاقتصادية : صحيفة الاتحاد (الالكترونية) على الموقع : www. AL EATHAD. com
(٢٠) استعادة العراق عضويته في اتحاد الغرف الخليجية، متاح على رابط الموقع :
www. iraqcenter. net
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) افتتاح فعاليات ملتقى الأعمال الإماراتي – العراقي بالشارقة، متاح على رابط الموقع:
www. Emirates News Agency. com

(٢٣) بدء أعمال ملتقى الأعمار العراقي – الإماراتي بالشارقة : www. AL EATHAD. com
(٢٤) افتتاح فعاليات ملتقى الأعمال الإماراتي – العراقي بالشارقة، المصدر السابق.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) ديون العراق – من المسؤول عنها وكيف السبيل الى الخلاص منها ؟. متاح على رابط الموقع :
www.kululiraq.com /modules.php?name news&file=article&sid=11490
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) مقترح عراقي لتحويل تعويضات الكويت الى استثمارات، وبرلمانيون يعتبرون زيارة السامرائي دون مستوى التوقعات : متاح على رابط الموقع :
www.alraynews.com/news.aspx?id=211421
(٣١) قحطان عدنان احمد، ((العلاقات العراقية – السعودية بعد العام ٢٠٠٣ وملامحها المستقبلية))، مجلة دراسات دولية (مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد)، العدد ٣٨، تشرين الأول ٢٠٠٨، ص ص ٩٤-٩٥.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ٩٤.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٩٥.
(٣٤) مستقبل ينتظره العراقيون، المصدر السابق.
(٣٥) المصدر نفسه.
(٣٦) بدء أعمال ملتقى الأعمار العراقي – الإماراتي بالشارقة، المصدر السابق.
(٣٧) احمد، المصدر السابق، ص ١٧٣.
(٣٨) إسهام الشركات الخليجية بأعمار العراق، المصدر السابق.
(٣٩) للمزيد من التفاصيل حول قانون الاستثمار الذي اقره مجلس النواب العراقي انظر: قانون الاستثمار العراقي على موقع العراق للأوراق المالية: متاح على رابط الموقع:
www.iraqism.com/vb/showthread.php?t= 188

(٤٠) انعكاسات الأزمة المالية على الخليج العربي، الملف السياسي،(مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد)، العدد ٥٢، آذار ٢٠٠٩، ص ٧.
(٤١) استعادة العراق عضويته في اتحاد الغرف الخليجية، المصدر السابق.
(٤٢) مستقبل ينتظره العراقيون، المصدر السابق.
(٤٣) للمزيد من التفاصيل حول قدرات وإمكانيات العراق الطبيعية والبشرية، والفوائد والايجابيات التي يمكن أن تجنيها دول الخليج العربية من تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع العراق او في حالة انضمامه الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية. انظر: عبد الرزاق خلف محمد الطائي،((

العـراق وفكـرة الانضـمام الـى مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربيـة : الفـرص المتاحـة والقيـود المفروضة))، بحث غير منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي السادس الذي عقده مركز الدراسات الإقليميـة فـي جامعـة الموصـل بتـاريخ ٢٧-٢٠٠٩/٥/٢٨ حـول " مسـتقبل علاقـات العـراق ودول الجوار"، ص ص ١٥- ١٧.

(٤٤) احمد، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٤٦) حـاول الباحـث اعتمـاد بعـض الجـداول والإحصـائيات الـواردة ضـمن التقـارير الاقتصـادية العربيـة الصـادرة عن صندوق النقد العربي والتي تبين اتجاهات الصـادرات ومصـادر الواردات السلعية البينية للدول العربية، لكنها بدت غير واضحة ودقيقة فتعذر عليه اعتمادها، كما لم تتوفر إحصائيات أخرى يمكن اعتمادها بهذا الشأن.